Document: EB 2018/124/R.18
Agenda: 7(b)(iii)
Date: 4 September 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع الثالث
لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Lisandro Martin
المدير المؤقت
شعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة
روما، 11–13 سبتمبر/أيلول 2018

للعلم

محاضر الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

1- عقد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال بتاريخ 23 يوليو/تموز 2018؛ ويرد في هذه الوثيقة موجز للمناقشات التي جرت خلاله.

2- وما أن يوافق أعضاء المجموعة على هذه المحاضر، حتى يتم تشاطرها مع المجلس التنفيذي في دورته التالية، كما أنها ستستخدم كأساس للتقرير الشفهي الذي ستدلي به رئيسة المجموعة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

3- حضر هذا الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من الأرجنتين (رئيسة المجموعة)، والكاميرون، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإيطاليا، والكويت، والمملكة المتحدة. كما حضرها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي عن أنغولا، والبرازيل، وكندا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، ونيجيريا، بصفة مراقبين. ومثّل الصندوق في هذا الاجتماع نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد، كبير المراقبين والموظفين الماليين في دائرة العمليات المالية (من خلال الهاتف)؛ والمستشارة العامة (من خلال الهاتف)؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى، المدير المؤقت لشعبة سياسات العمليات والنتائج؛ وسكرتيرة الصندوق بالإنابة؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4- ضم جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقة TFWG 2018/3/W.P.1، سبعة بنود هي التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال: (أ) الإقراض المستند إلى النتائج؛ (4) مسودة إطار الانتقال؛ (5) عرض قدمته إدارة الصندوق عن تحويل نموذج عمل الصندوق وهيكليته المالية؛ (6) محاضر الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال؛ (7) مسائل أخرى.

5- تبنّت المجموعة جدول الأعمال بعد تنقيحه لإدراج بند تحت مسائل أخرى اقترحته المملكة المتحدة. ويتعلق هذا البند بالاجتماع المشترك المقترح لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال ولجنة مراجعة الحسابات في 8 أكتوبر/تشرين الأول، الأمر الذي نوقش بصورة مبدئية في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل.

البند 3: اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

(أ) الإقراض المستند إلى النتائج (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7 (3))

6- قدّمت إدارة الصندوق عرضاً موجزاً حددت فيه الخصائص الأساسية للإقراض المستند إلى النتائج القائم على البرامج والمشروعات. وأوضح هذا العرض الطلب الموجود على أداة الإقراض المستند إلى النتائج، الذي استقى من نتائج التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق وخبرات المؤسسات المالية الدولية الأخرى. كذلك عرض مقترح الصندوق لتجربة هذه الأداة، بما فيها المخاطر وإجراءات التخفيف منها المخطط لها.

7- وتمحورت المناقشات حول تقدير الطلب على الإقراض المستند إلى النتائج في القطاع الزراعي والمخاطر المتعلقة به. وذُكّرت المجموعة بالالتزام الذي تم الاتفاق عليه في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بعرض مبادرة ريادية كي يصادق عليها المجلس التنفيذي.

8- وتم التأكيد على أن الأخذ بالإقراض المستند إلى النتائج سوف يكون بشكلٍ دائم طوعيا يستند إلى الطلب، ويموّل بالمخصصات القطرية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ولن يكون هنالك أي إجبار لاستخدام كامل مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للإقراض المستند إلى النتائج، وسوف يتم تطوير هذه المبادرة الريادية بصورة مشتركة مع المقترض. كما سيحاول الصندوق تجربة هذه الأداة في مجموعة متنوعة من البلدان لتقدير مناسبتها لسياقات قطرية مختلفة. وستتضمن معايير التجربة البرامجية للإقراض المستند إلى النتائج برنامجا قطريا جيد التعريف، على أن يكون للصندوق مدخل في التصميم بهدف إدراج منظور المجموعة المستهدفة فيه. وفي البداية اعتبر الإطار الزمني المقترح لهذه التجربة الريادية وهو ست سنوات أطول من اللازم، إلا أنه أشير إلى أن وسطي عملية الإقراض المستند إلى النتائج يتراوح بين خمس إلى ست سنوات. وسيسمح تقدير ذاتي يجرى بعد ثلاث سنوات بالتقدير المبكر لما يلي: (1) تكاليف التصميم والإشراف؛ (2) الطلب على الأداة؛ (3) دور الصندوق في عملية الإقراض المستند إلى النتائج.

9- وتم الاعتراف بوجود مخاطر تتعلق بالإقراض المستند إلى النتائج في القطاع الزراعي، وهي تفرض تحديات مخصوصة لقياس النتائج المتحققة. ومن شأن التقدير الذاتي أن يساعد على تقرير فيما لو كان ينبغي تبني هذه الأداة بعد المرحلة التجريبية.

10- وتم تسليط الضوء على الاختلاف بين مشاريع الصندوق من حيث هشاشة القطاع الزراعي بالمقارنة مع مشاريع المنظمات الأخرى التي تعتمد القروض المستندة إلى النتائج.

11- ونوّه بعض الأعضاء إلى أنه، بناءً على خبراتهم السابقة، لم يساعد هذا النوع من الأدوات في تحسين تنفيذ البرامج في بلدانهم/أقاليمهم. وفي هذا المجال، أشاروا إلى صعوبة وضع مؤشرات لقياس الأهداف. وأكد أعضاء المجموعة على ضرورة وجود ضوابط ائتمانية قوية. وسوف تمارس إدارة الصندوق الحيطة الواجبة لإعداد المظاهر الائتمانية لهذه الأداة والتطرق للإدارة المالية، والتوريد، ومخاطر التدليس والفساد. وأشارت الإدارة إلى الدروس المستفادة من المؤسسات الأخرى كي يستنير بها إعداد الإجراءات الخاصة بالصندوق لدعم برنامج متين، في الوقت الذي يتم فيه التخفيف من المخاطر ذات الصلة.

12- وتم التأكيد على ضرورة وجود بروتوكولات تثبت مستقلة للمؤشرات ذات الصلة بالصرف. وتم إيضاح بأنه سيتم الاتفاق على الكيان المختار لإجراء مثل هذا التثبت بصورة مشتركة بين الصندوق والمقترض بعد تقدير قدرات هذا الكيان، واستقلاليته عن كل من المقترض والمقرض. وسيعتبر الكيان الذي سيضطلع بالقياس والتحديد جزءا لا يتجزأ من تصميم البرنامج/المشروع.

13- وبما يتماشى مع المقترح المقدم، وخلال المرحلة التجريبية، لن تتم صياغة سياسة مستقلة بذاتها خاصة بهذا الموضوع، وإنما سترافق التجارب الإفرادية التي ستعرض على المجلس التنفيذي اعفاءات من الإجراءات السائدة.

14- تم الاتفاق على إعادة عرض هذا المقترح على الاجتماع التالي لمجموعة العمل مع الأخذ بعين الاعتبار التعليقات التي انبثقت عن الاجتماع. ولم تتم المصادقة على المقترح في هذه المرحلة.

البند 4 من جدول الأعمال: مسودة إطار الانتقال

15- على الرغم من تأخر الوثيقة ونشرها باللغة الإنكليزية فقط، إلا أن المسودة صفر لوثيقة إطار الانتقال حظيت بترحيب أعضاء مجموعة العمل، كما هو الحال بالنسبة للعرض الذي رافقها.

16- وفيما يخص محتوى الوثيقة، أشار عدة أعضاء إلى ضرورة توافقه مع العناصر المتفق عليها في اختصاصات مجموعة العمل، وطالبوا بالتالي عدم إدراج المواضيع المتعلقة بالمرحلة الثالثة، والتي تتطلب حوارات إضافية معمقة، في الوثيقة.

17- وأبدى الأعضاء تعليقاتهم المبدئية حول العناصر العشرة المتضمنة في الوثيقة، وتم الاتفاق على كتابة تلك التعليقات، إضافة إلى ملاحظات إضافية أخرى، بهدف أخذها بعين الاعتبار خلال إعداد نسخة المسودة الأولى من الوثيقة.

18- وتم التشديد خلال الحوار على أن بعض النقاط الواردة في المسودة تتعلق بمهام لجان أخرى (مثلا لجنة مراجعة الحسابات، أو مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء).

19- وبشكل مماثل، ساد دعم واسع لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في إطار الاقتراض في الصندوق، ودورها الرئيسي المحتمل في الاستدامة المالية للصندوق.

20- وبرزت الحاجة الواضحة لأن تتضمن وثيقة إطار الانتقال إمكانية التحول العكسي في الشروط الإقراضية بسبب تدهور تعرض بلد ما للديون. وأشير إلى أن العناصر المالية وغير المالية المقترحة سوف تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار.

21- كما تم الاتفاق على أن تتاح هذه الوثيقة على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق بصيغة تيسر من الإدلاء بالتعليقات عليها، وأن يعاد عرض الوثيقة المنقحة على الاجتماع التالي لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال باللغات الرسمية للصندوق، مع الأخذ بعين الحسبان التعليقات التي سترد عليها ضمن الأيام القليلة القادمة. أما التعليقات التي ستستلم في وقت لاحق فستدرج في المسودة النهائية التالية.

البند 5 من جدول الأعمال: عرض قدمته إدارة الصندوق عن تحويل نموذج عمل الصندوق وهيكليته المالية

22- بسبب ضيق الوقت، تم تأجيل هذا العرض إلى الاجتماع التالي لمجموعة العمل.

البند 6 من جدول الأعمال: محاضر الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

23- صادقت المجموعة على التعديلات المدخلة على مسودة محاضر الاجتماع الثاني (TFWG 2018/3/W.P.4). وسوف تعرض المحاضر بصيغتها النهائية التي تتضمن التعديلات المصادق عليها على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق.

البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى – الاجتماع المشترك لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال ولجنة مراجعة الحسابات

24- اتُفق على عقد الاجتماع المشترك للجنة مراجعة الحسابات ومجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وسوف يجتمع رئيسا اللجنة والمجموعة للاتفاق على جدول الأعمال.